

وقد نوردت من سائر عن محمد بن جعفر والمبيوع لو ان خلف الرجوع لكن لا يبيع المبيع ويستوفى
الرجوع على رجل حتى ياتي به او اقام المشتري منه التفرقة منه وكل بطلان ان خرج التسليم والرجوع
بمقتضى ان الفاتحة بطلت حقه
وقصود في ذلك ان اقام هذا عن
يقصد ان الموكل اخرج منه
الوكالة بحضرة غيره
فعلت هذه البيعة وبطلت
الوكالة وكذا اذا اقام البيعة
على اقرار الموكل ان الموكل
اخرجه من الوكالة فقلت البيعة
وكذا اذا اقام البيعة على اقرار
الموكل انه لم يوكل فبطلت البيعة
ما روي في كتاب الوكالة
في الفصل

ولو ان خلف الرجوع لكن لا يبيع المبيع ويستوفى
الرجوع على رجل حتى ياتي به او اقام المشتري منه التفرقة منه وكل بطلان ان خرج التسليم والرجوع
بمقتضى ان الفاتحة بطلت حقه
وقصود في ذلك ان اقام هذا عن
يقصد ان الموكل اخرج منه
الوكالة بحضرة غيره
فعلت هذه البيعة وبطلت
الوكالة وكذا اذا اقام البيعة
على اقرار الموكل ان الموكل
اخرجه من الوكالة فقلت البيعة
وكذا اذا اقام البيعة على اقرار
الموكل انه لم يوكل فبطلت البيعة
ما روي في كتاب الوكالة
في الفصل

جاز لا يحصل برأيه وان كان غائبا لم يجز وان باع غير مبيعك يبيع ان يبيع بالثمن واما
الوكيل فليبلغ الموكل الاول جاز في البيع باع الوكيل والابراء والتفويض بدون حقوق غيرها
بالبيع وسلم ان الموكل اقبولت وانكره الوكيل لا يرد الموكل ولا يبيع بالثمن
والا الموكل شيء لان الخضوع في حق حقوق العدة والموكل
فيه ولو اقر الوكيل وانكر الموكل وذه المشتري عن الوكيل
اقراره صحيح في حق نفسه لاني حق الموكل لا يرد بها ولا يبيع
فلا يكون فوايضا ما عا الموكل الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله
في تلك المدة ينقطع بقبام الوكيل وان امكن حدوث
مثله في المدة لا يرد به على الموكل الا به فانما يكون عند موكل
والا يخلفه وان نكلت به والالزم الموكل فالرد على الوكيل
ما دام حيا عا فلا فان مات ولم يرد خلفه او لم يكن من اهل
الزوم المهمة بان كان محجورا يرد على الموكل وليس للموكل
ان يجاهم باعدهما اشتريه وليد **بذمة** مات الوكيل بالثمن
وظهر الموكل بالثمن اعجاب به وارشه او وصيته والاني موكل
وكيل البيع مات وظفر حثته به بعبارته عا وحق الوكيل
او وارشه والافعال الموكل الوكيل يرد عليه المبيع بكونه لادته
على الموكل لان الرد بالثمن كالمردود بالبيعة الوكيل
بالثمن لا يرد له موكله ووجد به موكل اعبارته الى الوكيل ويترد
الوكيل الى البايع **بذمة** رجل وكل جلا بقبضه وبوئته من فذل
في الوكالة

وليس للموكل ان يخاصم باعده
المردود بالثمن كالمردود بالبيعة